دراسة المرتكزات الفكرية للتجربة التنموية الصينية وسماتها المميزة

د. نشأت مجيد حسن الونداوي

المستخلص

حاول هذا البحث دراسة المرتكزات الفكرية التي قامت عليها التجربة التنموية الصينية ، وكذلك السمات التي ميزت هذه التجربة ، والتي على أساسها تمكنت الصين من تحقيق نجاحات كبيرة في المجال الاقتصادي و المتمثلة بتحقيق أعلى نسب نمو و لعقود متتالية ، وتحقيق قفزات كبيرة في نمو الناتج المحلي الإجمالي ، ويظهر من البحث أن القيادة الإصلاحية في الصين حاولت عزل الاقتصاد عن التجاذبات السياسية ، وتفضيل المصلحة الاقتصادية على أية حسابات أخرى ، وقد فتحت الباب للانفتاح على العالم الخارجي ولكن على أسس مدروسة وتدريجية ، مما جعلت هذه التجربة جديرة بالدراسة لان هذه التجربة أصبحت من أهم استراتيجيات التنمية الاقتصادية .

Abstract

upon which the This research tries to study the intellectual foundations chinese development experience was estalished , as well as features that have characterized this experience , on the basis of which china has achieved great successes in the economic domain and to achieve higher rates of growth for successive decades , and achieve great leaps in GDP growth . Research shows that the reform leadership in the china attempted to isolate the economy from being confined tugging political, and preference economic interest upon any other accounts, and has opened the door to the outside world , but on measured and gradual bases which have made this experience worthy to be studied being one of the most important strategies of economic development .

المقدمة:

خلال اقل من نصف قرن تقريبا تحولت الصين من مجتمع زراعي بدائي بائس إلى دولة حديثة ذات اقتصاد قوي و حديث ، فمع الإصلاح الاقتصادي الذي بدأ عام 1978 بدأت تجربة تنموية جديدة غدت من خلالها الصين في الموقع السادس ضمن ترتيب الاقتصادات الكبرى ، فاقتصاد الصين يعتبر الأسرع نموا بين الاقتصادات العالمية ، إضافة إلى احتفاظها بمتوسط نمو مرتفع إذ حافظت خلال عقدين متواليين على متوسط نمو قدره (9.5%) في العام الواحد ،وبلغ إجمالي الناتج المحلي للصين حسب تعادل القوة الشرائية (PPP) اكثر من 8 ترليون دولار عام 2005 ووصل حجم التجارة الخارجية للصين عام 2004 إلى حوالي (1.2) ترليون دولار مما جعلها ثالث اضخم قوة تجارية في العالم ، وتمتلك الصين ثاني اكبر احتياطات من النقد الأجنبي والبالغ اكثر من 800 مليار دولار، ويفوق إنتاجها من الصلب إنتاج دول الاتحاد الأوربي مجتمعة بعشرين مرة ، و تستهلك من الأسمنت 40% من إجمالي إنتاج العالم ، وارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 457 دولار في عام 1980 إلى 7001 دولار عام 2000 ، ومعدل البطالة منخفض قياسا إلى الاقتصادات الكبرى حيث بلغ عام 2005 حوالي 4.1 % واغلبها عبارة عن بطالة انتقالية أو احتكاكية .

هذه المعطيات الاقتصادية و غيرها الكثير تفرض دراسة هذه التجربة التنموية لسبر غورها ومعرفة المقومات التي أرست عليها تجربتها و التي أدت إلى نجاحها و بالتالي يمكن اعتبارها تجربة تنموية تطبيقية فريدة يمكن الاستفادة منها بعد استخلاص مكامن القوة و التي يمكن أن تكون لها مساحات مشتركة في التطبيق يمكن الولوج فيها و الاستفادة منها في بلدان نامية أخرى متعثرة في تجاربها التنموية .

منهجية البحث :

مشكلة البحث : من المعلوم ان العديد من المدارس الفكرية تبارت في طرح مفاهيم للتنمية في البلدان النامية ولكن الكثير من هذه الدول أيقنت ان تحقيق التنمية المرجوة في بلدانها لا يمكن أن تتحقق من خلال تطبيقها للنماذج الجاهزة لإيمان تلك الدول باستحالة وجود تسلسل مرحلي واحد يتفق و مسار كل الاقتصادات و المناهج في التطبيق . وفي بلد مثل الصين و التي تمتلك مقومات اقتصادية و بشرية هائلة كانت التأثيرات الأيدلوجية عقبة رئيسة في تحقيقها للتنمية المنشودة ، فبدأت منتصف السبعينات من القرن الماضي بانتهاج سياسة تنموية جديدة تحت شعار اشتراكية السوق . وعلى ضوء ذلك تتحدد مشكلة البحث بإثارة مجموعة من التساؤلات التي هي :

١- هل يمكن لبلد مثل الصين أن تعزل مصالحها الاقتصادية عن تأثيرات التزمت الأيدلوجي على الرغم من استمرار الحزب الشيوعي بإدارة شؤون البلد .

٢- كيف يمكن للصين التوفيق بين مفهومين متناقضين في ادارة الشؤون الاقتصادية بعد تبنيها لمفهوم اشتراكية السوق .

٣- هل كانت للطروحات الجديدة آثارا إيجابية على المسيرة التنموية في الصين .

أهمية البحث : بيان أهمية النهج التنموي التي سارت عليه الصين تحت شعار (الخيار الجديد) و المعروف باشتراكية السوق و المبني على الإصلاح الاقتصادي و الانفتاح على العالم الخارجي وتجسير الفجوة العلمية والتكنولوجية لبناء قاعدة اقتصادية قادرة على تنفيذ أهداف خطتها التنموية دون أن تلتزم بضرورات نتاج النماذج الجاهزة ، و التأكيد على كون التجارب التنموية هي بنات بيئتها و مقومات اقتصاد بلدانها .

هدف البحث : ينصب هدف البحث على دراسة المقومات الاقتصادية و المرتكزات الفكرية التي بنيت عليها التجربة التنموية الصينية الجديدة وسماتها التي ميزتها عن التجارب التنموية الأخرى.

فرضية البحث : إن توفر إرادة سياسية لها رؤية تنموية غير منحازة أيدلوجيا تتبنى نمط ديناميكي للتنمية قادرة على تحقيق النهوض الاقتصادي المنشود .

أولا": الواقع الاقتصادي الصيني : لغرض الاطلاع على واقع الاقتصاد الصيني و موقعه بين الاقتصادات العالمية الكبرى نستعرض بعض المؤشرات الاقتصادية الواردة في الجدول (١) حيث نلاحظ إن نسبة الناتج المحلي الإجمالي للصين يعادل 15.1% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، في حين ان تلك النسبة للولايات المتحدة الأمريكية و اليابان والمملكة المتحدة كانت 19.7% ، 6.3% ،3.2% على التوالي ، ويتبين من الجدول بان الصين تأتي بالمرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية وتتفوق على كل الاقتصادات الكبرى بضمنها دول الاتحاد الأوربي منفردة ، حيث كانت تلك النسبة مثلا لكل من المانيا و فرنسا 3.9% ، 2.9% على التوالي. وقد شهد الناتج المحلي الإجمالي في الصين قفزات كبيرة فبينما بلغ الناتج لعام 1970 حوالي 106 مليار دولار وصل عام 1999 إلى 1150 مليار دولار ليصبح عام 2002 اكثر من 1.4 ترليون دولار. (world Bank , 2004) . ويلاحظ في هذا المجال ان معدل النمو الحقيقي في الصين هو معدل مرتفع جدا قياسا إلى مثيلاتها في كل الاقتصادات المتقدمة و المذكورة في الجدول أعلاه ، حيث بلغ معدل النمو الحقيقي في الصين حوالي 10.7

الجدول (1)

بعض المؤشرات الاقتصادية للصين وبعض الدول الصناعية الكبرى لعام 2006

البلد	نسبة الناتج المحلي الإجمالي إلى المجموع العالمي	معدل النمو الحقيقي	نسبة الصادرات إلى المجموع العالمي	نسبة البطالة	معدل التضخم	نسبة السكان إلى المجموع العالمي
الصين	% 15.1	10.7	7.2	4.1	1.8	20.5
الولايات المتحدة	% 19.7	2.3	9.8	4.6	2.9	4.7
اليابان	% 6.3	2.2	5.0	4.1	-0.9	2.0
المملكة المتحدة	% 3.2	2.2	4.6	5.4	2.3	0.9
ألمانيا	% 3.9	2.1	8.9	8.1	0.3	1.3
فرنسا	% 2.9	2.9	4.3	9.0	2.1	1.0

المصدر : تم إعداد الجدول من البيانات الإحصائية الواردة في:-

IMF,Economic outlook 2007, Table A,p.204 ,and Table10,p.225

في حين كان في الولايات المتحدة الأمريكية 2.3 وهي في ذات المعدل تقريبا للدول المتقدمة الأخرى ، وهذا المعدل المرتفع للنمو الحقيقي ليس معدلا شاذا خاصا" بالعام المذكور لان الصين دأبت منذ الثمانينات من القرن الماضي على تحقيق معدلات نمو عالية حيث بلغ معدل النمو الحقيقي لعقد الثمانينات حوالي 10.1 واستمرت هذه المعدلات المرتفعة للنمو في عقد

التسعينات حيث بلغ حوالي 10.7 ، واستنادا لهذه المعدلات المرتفعة وثباتها كمعدل للعقود الثلاثة الأخيرة فان تقارير التنمية البشرية العالمية تعتبره أسرع تقدم اقتصادي مستدام يشهده العالم .

ويتبين من الجدول أيضا أن الصين تحتل المرتبة الثالثة في نسبة إجمالي صادراتها من السلع و الخدمات إلى الإجمالي العالمي ، حيث بلغت نسبة صادراتها من السلع و الخدمات إلى الإجمالي العالمي 7.2% ، في حين كانت تلك النسبة للولايات المتحدة الأمريكية والمانيا واليابان و المملكة المتحدة 9.8% ، 8.9، 5% ،4.6% على التوالي . وقد شهدت الصادرات الصينية تطورا كبيرا فبينما كانت صادرات الصين لعام 1979 حوالي13.7 مليار دولار وصلت إلى حوالي 301.5 مليار دولار لعام 2002 ، وواصلت الصادرات الصينية تحقيقها للمعدلات المرتفعة لتصل عام 2004 إلى حوالي 1.2 ترليون دولار . و تجدر الإشارة إلى ان الصين اتخذت خطوات هامة لفتح نظام تجارتها الخارجية و الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي حيث كان يقابل التوسع في الصادرات توسعا في الواردات وعلى وجه الخصوص مع شركاء الصين الرئيسيين ، وتتكون اغلب الصادرات الصينية من المنتجات الكهربائية و الميكانيكية و الإلكترونية و الملابس و الأقمشة و الحواسيب و معدات الاتصالات و السيارات ، ويلاحظ في السنوات الأخيرة ارتفاع نسبة الصادرات عالية التقنية فبينما كانت هذه النسبة لا تتجاوز 1% عام 1999 نراها ارتفعت إلى اكثر من 22% عام 2002 . وقد ساعدت زيادة الصادرات الصينية على تحقيق فائض في الميزان التجاري، فبينما كان الفائض التجاري يسجل عجزا بمقدار 2 مليار دولار عام 1979 نرى الصين باتت تحقق فائضا تجاريا كبيرا في السنوات اللاحقة وكما هو مبين في الجدول(2).

الجدول (2)الصادرات الصينية والميزان التجاري لسنوات مختلفة (مليار دولار)

السنة	الصادرات	ميـــــــزان التجارة
1979	13.7	2-
1985	27.3	15.3-
1990	62.9	9
1995	148.8	16.7
2000	249.2	24.1
2001	266.2	22.6
2002	301.5	27.3
2003	800.3	32.3
2004	1000.2	36.6

المصدر : - IMF , Direction of trade statistics for many years

- www.state.gov./China.htm

وقد حققت الصين فائضا تجاريا كبيرا مع الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة ،فمثلا حققت الصين فائضا تجاريا تجاوز 124 مليار دولار عام 2003 (World Bank,2004) ، في حين بلغ الفائض اكثر من 157 مليار دولار عام 2006 ، ويرجع المحللون الاقتصاديون ذلك إلى ان الواردات الصينية و خاصة البضائع الرخيصة مثل ملابس الأطفال والتي مكنت المستهلك الأمريكي من أصحاب الدخل المنخفض و المتوسط من توفير نحو 100 مليار دولار للفترة

1978- 2003 ، وكذلك فان الشركات الأمريكية الكبيرة مثل جنرال موتورز و فورد وغيرهما وفرت المليارات من الدولارات سنويا من خلال شراء أجزاء لمنتجاتها من المكونات الصينية و بأسعار رخيصة بدلا من تصنيعها . (Gilboy, 2004, 52) .

وتحتل الصين المرتبة الأولى في نسبة سكانها و البالغ 20.5% إلى إجمالي السكان العالمي ، فهي لذلك تمتلك قوة بشرية هائلة ، وتمتاز الأيدي العاملة و التي تبلغ قوامها اكثر من 790 مليون فرد (حسب بيانات 2005) بارتفاع الإنتاجية و انخفاض تكلفة العمل

الجدول (3)
بعض المؤشرات الاقتصادية الصينية لعام 2005

الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية)	**8.182 ترليون دولار**	**الانتاج النفطي**	**3.504مليون برميل في اليوم**
حصة القطاعات في تركيب الناتج المحلي	**القطاع الزراعي14.4% القطاع الصناعي53.1% القطاع الخدمي32.5%**	**الاستهلاك النفطي**	**6.391 مليون برميل في اليوم**
حصة الفرد من الناتج المحلي بتعادل القوة الشرائية	**6300 دولار**	**استيراد النفط**	**3.226مليون برميل في اليوم**
قوة العمل	**791.4 مليون**	**تصدير النفط**	**340.300الف برميل في اليوم**
توزيع قوة العمل	**الزراعة 49% الصناعة 22% الخدمات 29%**	**احتياطات النفط الثابتة**	**18.26بليون برميل**
معدل البطالة	**4.2%**	**احتياطات الغاز الطبيعي**	**2.53ترليون متر مكعب**
إنتاج الإلكترونيات	**2.19 ترليون يوان**	**الاستهلاك من الغاز الطبيعي**	**33.44مليار متر مكعب**
معدل التضخم حسب اسعار المستهلك	**1.9%**	**التصدير من الغاز الطبيعي**	**2.79 مليار متر مكعب**
معدل نمو الإنتاج الصناعي	**27.7%**	**الاحتياطات من النقد الأجنبي**	**795.1مليار دولار**

المصدر:- www.state.gov./China.htm

التي ساهمت بشكل فعال في إنجاح التجربة التنموية في الصين . وتمتاز الصين بإمكانات وموارد اقتصادية كبيرة وقد أجملت بعض منها في الجدول (3) لالقاء الضوء على بعض من هذه الإمكانات و الموارد دون الخوض التفصيلي فيه .

ثانيا": المرتكزات الفكرية للنهج التنموي الصيني : أثبتت معطيات التاريخ الاقتصادي بالنسبة للبلدان النامية انه ليس بإمكان هذه الدول بناء اقتصاداتها من خلال التشبث بالمنطق الخاص للأيدلوجية التي تحكم البلاد من تطبيق توجهاتها والتي تحاول أن تسير اقتصادات بلدانها من

خلال ثوابتها وخطوطها الحمراء و الخضراء والتي قد تعيق تقدما منشودا في مجالات تنهض بالواقع الاقتصادي المتخلف ، أو أن تقحم البلاد اقحاما في مجالات غير مجدية اقتصاديا إنما تكون في الغالب املاءات لهذه المعطيات و الخطوط . فمن المعلوم أن العديد من المدارس تبارت في طرح مفاهيم التنمية للبلدان النامية ، ولكن الطاغي ألان على ساحة الفكر الاقتصادي تلك الفكرة التي مفادها انه ليس بإمكان الدول النامية تحقيق التنمية المرجوة من خلال القوالب الجاهزة فليس هناك تسلسل مرحلي واحد يتفق و مسار كل الاقتصادات و المناهج في التطبيق ولا يمكن اتباع ذات التسلسل في مسائل التنمية بحيث تشترك كل الدول بذات التأثيرات لان السياق التاريخي الذي يحدث فيه التفاعل خلال سير عملية التنمية بتأثير المعطيات و المتغيرات الداخلية و الخارجية يعزز حتما خصوصيات تميز كل دولة عن أختها. (سالم ،2001، 16) .

وفي الصين ومنذ تسلم الحزب الشيوعي الصيني لمقاليد الحكم كانت التأثيرات الأيدلوجية على الساحة الاقتصادية كبيرة ،حيث تم إحلال الدولة محل الرأسمالية التقليدية وتمت السيطرة الشبه التامة على وسائل الإنتاج ، ومن ثم كان المنطق يحتم ان يكون المدخل الطبيعي و الوحيد لأي محاولة تنموية في الصين انما يتم من خلال تطبيق الفكر الماركسي والذي يتحقق من خلال سيطرة الدولة على الموارد الطبيعية وتأميم المشروعات وبناء قطاع عام يتصدى لتوفير خدمات التنمية الأساسية وتخصيص الموارد عن طريق التخطيط القومي.

ولكن مع التجربة الصينية الجديدة وطرحها لمفهوم اشتراكية السوق بدأ التساؤل عن الأرضية الفكرية لمثل هذا الطرح ، والتساؤل يبدأ مع إمكانية تعايش تأثيرين متناقضين في إدارة الشؤون الاقتصادية لبلد معين ولاسيما و أن تفعيل خصائص أي منهما في اقتصاد واحد إنما هي بمثابة تشكيل ثنائية متناقضة في المضامين والوسائل و الأهداف . والحقيقة ان المنطلق لهذا الطرح الفكري الجديد انما كان انعكاسا للاخفاقات التي رافقت التطبيقات العملية للنماذج الاشتراكية ليس في الصين فقط وانما في معظم البلدان النامية التي أرادت تطبيق تلك النماذج حيث أفرزت التطورات التاريخية عدم امتلاك تلك النماذج التصورات الكافية لمضامين أيدلوجية بعيدة المدى ، فهذه التطبيقات لم تستطع احتواء التناقضات في المجتمعات النامية ،حيث الاقتصادات النامية تعاني من مسالة الندرة وان حصر التحول الاقتصادي في الدولة تجعل المفاهيم الاشتراكية تواجه تناقضا مضمونه ان مركزية الدولة في اتخاذ القرارات تتعارض و ترشيد الاستخدام الاقتصادي لتلك الموارد التي تتسم بالندرة، إذ ان ترشيد الموارد وتعظيم الناتج منها يقتضي اعتماد آليات الاقتصاد الجزئي الذي تحكمه قوى السوق إلى حد بعيد في حين لا تعتمد المفاهيم الاشتراكية هذه الآليات في المدى القصير مما تترتب عليه تزايد ندرة بعض الموارد في كثير من الحالات في البلدان النامية . وكذلك فان رواد الفكر الاشتراكي لم يبحثوا بما فيه الكفاية مسألة تخصيص الموارد بين الاستخدامات الأكثر موضوعية بين البدائل الرشيدة و التي تمكن من الوصول إلى نظرية مقبولة للأسعار، و إن جاءت المحاولات من هذا النوع في الخمسينات من القرن الماضي إلا ان تلك المحاولات لم تكن جادة و عميقة بما يكفي معه لاستخدام الموارد الاقتصادية استخداما امثل بما يتوافق مع القواعد و المفاهيم الاقتصادية المقبولة .(النجفي،٢٠٠٢ ،٧) .

اما بالنسبة للرأسمالية ، فمع المقدمات النظرية للاقتصاد الرأسمالي في الربع الأخير من القرن الثامن عشر حيث بدأت النظرية الاقتصادية الكلاسيكية ، أصبحت وظيفة الرأسمالية هي التراكم على أساس المنافسة الكاملة ، ولكن مع عجز الكلاسيك عن تقديم الحلول و المعالجات للتشوهات التي واجهت نظريتهم تقدم على ساحة الفكر الاقتصادي النيوكلاسيك الذين اهتموا بالعرض وتوسعه بالاعتماد على آليات السوق التلقائية ، وفي العشرينات من القرن الماضي انهارت التلقائية بعدما عصف الكساد العظيم بالاقتصادات الرأسمالية الكبرى مما تطلب التدخل في آلية

السوق لاعادة الاقتصاد إلى التوازن العام وجاءت المعالجات الكينزية في تفعيل الطلب لتجاوز مأزق الكساد ، فكانت مرحلة تصدي الدولة لادارة الاقتصاد القومي بدرجة أو بأخرى ، وفي السبعينات من القرن الماضي دخل الاقتصاد الرأسمالي في اخطر ما شهدته الرأسمالية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حيث اصطحبت الأزمات الدورية بأزمات هيكلية عمقت من صعوبة الأزمة . (مرسي، ١٩٩٩ ، ١١) . وكما رأينا التناقضات في النظام الاشتراكي ، فان التناقضات في النظام الرأسمالي تتضح مع تطورات النظرية الاقتصادية ، فقد صارت النظرية تعترف بعجز تلقائية السوق في ظل التطور من المنافسة إلى الاحتكار ، فنظام السوق يفترض في الواقع سيادة أوضاع الحرية الاقتصادية من حرية الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، وحرية المنتج في توجيه رأسماله بهدف تنظيم الربح ، وحرية المستهلك في استخدام دخله على أن يتولى جهاز الأسعار عن طريق المنافسة الحرة الكاملة تحقيق اللقاء بين المنتج و المستهلك بغية التوفيق بين العرض و الطلب من خلال تغيرات الأسعار ، وعندئذ فان نظام السوق هو الذي يتكفل على مستوى الاقتصاد القومي بتوزيع الموارد توزيعا" امثلا" و باستخدامها استخداما" اكملا" ، غير أن نظام السوق القائم حاليا هو مزيج من المنافسة و الاحتكار ، بل هو يخضع بالفعل لنظام احتكار القلة ، وبالتالي فان آلية الأسعار آلية مشوهة نتيجة سيادة الاحتكارات التي لا تضع الطلب الفعلي في اعتبارها وتحدد الأسعار سلفا و تخلق الطلب ، هذا بالإضافة إلى سوء توزيع الثروة وعجز أغلبية المستهلكين عن الإحاطة بظروف السوق ، لذلك تعجز قوى السوق عن القيام بوظيفتها في توجيه النمو الاقتصادي التوجيه الأمثل للموارد و الاستخدام الأكمل لها .

وأمام هذه التناقضات في النظامين فان بعض البلدان النامية ومن خلال استيعابها لهذه التناقضات وشعورها بالارتباط غير المتكافئ لبلدانها في المحيط الاقتصادي العالمي حاولت فك الارتباط الأيدلوجي مع تلك القوالب الجاهزة و الاعتماد على معطياتها الاقتصادية و الاجتماعية و الفكرية عبر الاعتماد على أيدلوجيات تستند مرجعيتها إلى مفهومها الخاص و النابع من مقوماتها و إشكالياتها الخاصة . وفيما يخص أيدلوجية اشتراكية السوق فانها اعتمدت على مبدأ الحداثة في نمط التطور الاقتصادي وخصوصية هذه الحداثة تعني عدم الانقطاع كليا عن الموروث ، لان الموروث الحضاري في هذه الأيدلوجية يعتبر تراكما معرفيا يمكن الأخذ بالصالح منه وبالتالي فان الحداثة في مسألة المنهج الاقتصادي لهذه الأيدلوجية هو التحول في الاتجاهات العامة للتطور نحو نسق اقتصادي جديد وهذا النسق يؤمن بوجود مزايا السوق ، و الحفاظ على هذه المزايا يعد ضرورة لتحقيق الكفاءة الإنتاجية وتحقيق المنافسة المطلوبة ، و تشكيل آليات في توزيع عوائد الإنتاج بما يؤمن استمرارية نمو راس المال ، وتحقيق نمط توزيع اكثر عدلا للعناصر الإنتاجية الأخرى ، وعليه فان مفهوم الاشتراكية في الأيدلوجية الجديدة تختلف عن تلك التي حددها ماركس ، فهذه الاشتراكية ولكي تحقق السلوك الاقتصادي العقلاني فهي مرتبطة بقوانين السوق لأنها تريد أن تكون لها حسابات عقلانية للتكاليف فلابد إذا" من وجود أسعار لعوامل الإنتاج و الناتج النهائي وبالتالي وجود أسواق تتولى التسعير ، أما الجوانب الاقتصادية المتعلقة بإشباع الحاجات الأساسية للمواطنين ، وتحقيق الرفاهية المطلوبة و الارتقاء الحضاري فتتبناها الإجراءات الاشتراكية من دون أن تتقيد بشروط السوق ، بينما التحليل الماركسي لم يكن ليقبل بأي حال من الأحوال بان تكون قاعدة التسويق من خلال قوى السوق . لذا فان هذه الأيدلوجية الجديدة إنما تأخذ المحاسن من كلا النظريتين الرأسمالية و الاشتراكية ، فوجود النظام الاشتراكي دالة بالندرة ، وسيادة حالة الكفاءة دالة بالسوق .(أبو تار، 1999، ٣٥٥).

وبالعودة إلى الصين فقد قام (ماو تسي تونغ) بقيادة التجربة الاشتراكية عبر محاولته تكييف المقولات النظرية الماركسية لتلائم الواقع الصيني ، فالتجربة الاشتراكية الشيوعية في الصين للفترة الماوية كانت قد رسخت أيدلوجية المساواة و التضامن و العدالة الاجتماعية ، و أرست في الأذهان ثقافة مشروعية و أحقية قيادة الدولة لمسيرة التنمية وعدم السماح لقوى السوق أن تسود جوانب الحياة الأساسية .

بعد عقود شعرت القيادة الصينية الجديدة إن تلك التوجهات لم تساهم في تحقيق التنمية المطلوبة وبات الدور الاقتصادي للصين في تراجع مستمر ، فقامت الحركة الإصلاحية في الحزب الشيوعي الصيني منذ عام 1978 بتوجيه الأمور الاقتصادية نحو اللامركزية الاقتصادية ولكن ليس بصيغة الانقلاب المفاجئ في المفاهيم و الأساليب وانما بتحقيق الأهداف الجديدة بتؤدة وعلى أساس من الاستمرارية في ذات النظام السياسي وبمراحل تدريجية وبما يؤمن المحافظة على الثقافة الصينية و المقومات القومية وعدم شرخهما بل توظيفهما تنمويا ، فلم يكن من الحكمة أن يكون تبدل التوجهات في رسم السياسة الاقتصادية بدون تمهيد للثقافة التي غرزت لعقود طويلة في أذهان الصينيين فبينما كانت توصف الرأسمالية بأعنف النعوت وبأنها الشر المستطير الذي يجب تجنبه وعدم التعامل معه ، فمن غير المنطق لذات الحزب المتبني لتلك الثقافة و الذي مازال يمسك بزمام القيادة أن يتبنى النمط الرأسمالي ويقنع الشعب الصيني بهذا التحول المناقض ، وهذا ما دعى زعيم الحزب الشيوعي الصيني (جيانغ زيمن) أن يؤكد للشعب الصيني بأن الصين لن تتحول ابدا" إلى بلد يطبق النظام الرأسمالي على الشاكلة الغربية وان أخذت ببعض مظاهرها ، والصين بهذه السياسة الإصلاحية الجديدة إنما تمر بأولى المراحل التاريخية في تحقيق الاشتراكية الناضجة ، وان هذه الاشتراكية الجديدة وليست الرأسمالية هي نظام الحياة الذي يسعى الصينيون قيادة وشعبا لبلوغه .

وبعد تأكيد القيادة الصينية على الخيار الاشتراكي ، بدأت بطرح و تعميق ملامح الاشتراكية الجديدة و المتمثلة في تطوير اقتصاد السوق ولكن بإطار اشتراكي ، وتحرير قوى الإنتاج ، على أن تتم إدارة شؤون الدولة بالرجوع إلى القانون مع تطوير ديمقراطية اشتراكية تحت قيادة الحزب الشيوعي بالاشتراك مع الشعب ، وتطوير ثقافة محلية قومية اشتراكية متوائمة مع متطلبات التحديث و حاجات الصين الحالية و المستقبلية .

ويمكن أن نعتبر التجربة التنموية الصينية في بعض جوانبها الفكرية امتدادا لمفهوم الدولة التنموية التسلطية والتي ارتكزت عليها تجارب تنموية سابقة و خاصة في اليابان ودول شرق آسيا والتي اعتمدت في بداية تجربتها على الدعم الكبير من قبل الدولة التي تتبنى أيدلوجية الدولة النامية و التي تهيأ الأرضية والقاعدة الاقتصادية لعبور مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق ، ولكن الخلاف في التجربة الصينية أنها غلفت نموذجها بمفهوم اشتراكية السوق لعبور هذه المرحلة ، والتأكيد على ان الالتزام بمبدأ الاقتصاد المفتوح يعني للصين تطوير الاقتصاد وتحسين هياكله وتعظيم قدرته التنافسية على ان لا يؤدي هذا الانفتاح إلى الانتقاص من السيادة الصينية أو التقليل من الحماس السابق بالاعتماد على العقل و الإبداع الصيني ، وبعد ان تمكنت القيادة الصينية من ترسيخ مفهوم اشتراكية السوق ، انتقلت إلى ترسيخ ضرورة التخلي عن مفاهيم العزلة و الانغلاق تلك الأفكار والمفاهيم التي رسختها أسرة (منج) التي كانت تحكم الصين قبل ثلاثمائة عام مضت والتي كانت سببا" لتخلف الصين وعدم مواكبتها للتطورات التكنولوجية الهائلة التي حصلت في الولايات المتحدة الأمريكية و العديد من الدول المتقدمة (Burstein,1998,103)، مما خلقت تلك الفجوة الهائلة التي لا تستقيم لردمها الأفكار و الطروحات السابقة حيث بدأ الاصلاحيون بالتأكيد على ضرورة الانفتاح على العالم الخارجي و

على اساس مبدأي المساواة و المنافع المتبادلة ، وتوضيح عواقب الانغلاق ، .ولغرض تقبل الشعب الصيني لطروحات الإصلاحيين عمدت القيادة الجديدة على بث روح الأمل في المواطن عبر إحياء مفاهيم من التراث الصيني القديم لم يلمس المواطن الصيني في حياته اليومية السابقة أي اثر ملموس لها و المتمثلة بالمجتمع المثالي الموعود ، وقد لمس الصينيون مصداقية الوعود التي قطعتها القيادة الجديد في ترجمتها للمجتمع المثالي ، فقد أظهرت البيانات ان 90% من الصينيين في الحضر باتوا يمتلكون مساكن خاصة بهم ،كما انهم يحصلون على خدمات التعليم و الرعاية الصحية و الكثير من الخدمات الاجتماعية الأخرى ، و حصل تقدم كبير في مستوى الرفاهية التي بات عليها اغلب الصينيون. (Hale, 2004, p.22) .

ثالثا : السمات الرئيسة للنهج التنموي الصيني : تجربة الصين في التحديث الاقتصادي وانتهاج سياستها التنموية تعتبر بحق ذات خصوصية مميزة ولها سمات عديدة يمكن إيجاز أهمها بالنقاط التالية :-

1- فصل الاقتصاد عن التأثيرات السياسية والتزمت الأيدلوجي : السمة الرئيسة لنهج القيادة الصينية الجديدة كانت سمة فريدة مبنية على عزل الاقتصاد ما أمكن عن التجاذبات السياسية ،فالدولة و إن كانت محكومة من قبل الحزب الشيوعي الصيني إلا أن السياسة الاقتصادية للدولة كانت خليط من الشيوعية و الرأسمالية كسلوك براغماتي للقيادة الصينية تكون فيها المصالح الاقتصادية مقدمة دائما على الحسابات السياسية ، فعلى الرغم من كل التجاذبات السياسية فأن الصين كانت الشريك الاقتصادي الرئيس للولايات المتحدة الأمريكية ، وكانت اليابان التي استعمرت الصين سابقا و أحد الرموز الرأسمالية العالمية ، اكبر شريك تجاري مع الصين للفترة 1992- 2003 ، وفي الوقت الذي كانت فيه الصين الحليف الأكبر لكوريا الشمالية إلا إن ذلك لم يمنع من إقامة علاقات اقتصادية وطيدة مع كوريا الجنوبية . وحتى إن تايوان و التي هي تاريخيا" جزء لا يتجزأ من الصين وكادت أن تقع مواجهة عسكرية عالمية كبرى بسببها بين الولايات المتحدة الأمريكية و الدول الغربية من جهة و الصين من جهة أخرى إلا إن الأمور من ناحية التعاملات الاقتصادية نراها مغايرة تماما ، فقد نمت المبالغ التي استثمرتها الشركات التايوانية في الصين من 11 مليار دولار في عام 1997 إلى 32 مليار دولار في عام 2002. (Gilboy , 2004,54) .

ومن ناحية التعامل مع الجمود العقائدي فالقيادة الصينية باتخاذها نهج السوق الاشتراكي فإنما كانت تبغي أن تزاوج بين النظامين الاقتصاديين الاجتماعيين الرأسمالية و الشيوعية التي لم تتجانس يوما ما ، وذلك من خلال تنقية المسيرة الاشتراكية من قيود و جمود الفكر الماوي و الآثار السلبية لتلك الحقبة من جهة و عدم الانجرار بشكل أعمى خلف الغزو الرأسمالي المعولم الهادم لكل القيم الاشتراكية ، وانما السير في مراحل متأنية نحو تحقيق الاشتراكية الجديدة الناضجة ذات الخصائص الصينية المتمثلة بتطوير اقتصاد السوق وتحرير قوى الإنتاج في إطار اشتراكي جديد ، وتوج هذا التوجه الجديد في المؤتمر الثاني عشر للحزب الشيوعي الصيني عام 1982 بالإعلان عن أن هدف التحديث الاقتصادي هو المطلب الرئيس في المرحلة التاريخية الحالية لذا قرر المؤتمر اتباع الصين لسياسة الانفتاح على العالم الخارجي على أساس المساواة و المنافع المتبادلة والتي جنت من خلالها الصين منافع اقتصادية هائلة لاحقا . وقد اتسمت الخطوات التي اتبعتها الدولة أيضا بالمرونة المطلوبة و الشجاعة الكافية لتصحيح قرارات متخذة إذا ما رأت آثار سلبية ناجمة عن اتخاذ بعض القرارات ، فعلى سبيل المثال وليس الحصر، اتخذ مؤتمر الحزب الشيوعي عام 1997 قرارا بتحويل بعض المشاريع من القطاع العام إلى القطاع الخاص و الذي أدى بعد تطبيق القرار إلى الاستغناء عن أعداد كبيرة من القوى العاملة والتي

أصبحت هائمة على وجهها دون دخل منظم و الذي سبب ضعف الطلب المحلي ، هذه الحقيقة جعلت الحكومة الصينية تصدر قرارا عام 1999 بوقف الخصخصة و تشكيل لجنة عليا لدراسة وضع القطاعات الإنتاجية التي تحولت من القطاع العام إلى القطاع الخاص ، وكان القرار المتخذ إما أن تعيد الشركات العمال المطرودين بأثر رجعي واما الرجوع عن قرار الحزب الصادر عام 1997 و إعادة كل العمليات الإنتاجية إلى القطاع العام و الذي تعهد بصرف كل المستحقات من يوم الطرد حتى يوم العودة .

وقد انتهجت القيادة السياسية رغم كل التوترات السياسية التي سادت العالم خلال العقود الأخيرة منهجا" يهدف إلى التهدئة و يقلل من خطر تفاقم الأزمات حتى و إن كانت على خلاف التوجهات الأيدلوجية ساعية من وراء ذلك إلى خلق الأجواء المناسبة لتحقيق أهدافها الاقتصادية في الداخل و عدم عرقلة مساعيها في تنامي قضايا تجارتها الدولية و الاستثمار و التعاون الاقتصادي مع دول العالم المختلفة ، وقد جنت ثمار توجهاتها بموافقة الولايات المتحدة الأمريكية و الدول الغربية الأخرى برفع معظم العقوبات الاقتصادية التي كانت مفروضة على الصين ، وتدشين استراتيجية الارتباط و البناء المشترك بين الصين و الولايات المتحدة ، وتوقيع الصين لاتفاقية منطقة التجارة الحرة مع الآسيان عام 2004 و التي تعتبر اكبر منطقة تجارة حرة في العالم .

2 – تهيئة القاعدة الاقتصادية للبناء الجديد : حتى تتمكن القيادة الصينية من تنفيذ أيدلوجيتها الجديدة بنجاح فإنها قامت منذ البداية بإصلاحات واسعة في البنية الاقتصادية للبلد ، وبدأت سلسلة الإصلاحات الواسعة في الريف الصيني والذي يعمل فيه غالبية سكان الصين ، حيث تبلغ مساحة الأراضي الزراعية حوالي 1.37 مليون كم2 والتي تشكل 7 % من إجمالي الأراضي الزراعية في العالم ، لكن كان الريف الصيني يعاني من اختلالات كبيرة ويعيش المزارع الصيني تحت وطأة الفقر الشديد ، حيث بدأت تلك الإصلاحات بتقليل الفوارق بين سكان الريف و المدن وذلك من خلال اتجاهين رئيسيين ، تمثل الأول بإنهاء احتكار الدولة للقطاع الزراعي من خلال نموذج (كوميونة الشعب) والتي كانت سببا رئيسا في قتل الحافز لدى المزارع الصيني لزيادة الإنتاج و تحسينه وهو يرى ان ثمرة جهوده المضنية تذهب إلى خزينة الدولة من غير أن يلمس تحسنا في وضعه المعيشي طوال السنوات السابقة ، وهذا ما دفع القيادة الجديدة على اتخاذ إجراءات سريعة من خلال إعادة توزيع الأراضي على المزارعين وتحت إشراف الدولة وعلى أساس تنفيذ نظام المسؤولية العائلية ، أما الاتجاه الثاني فقد تجلى بالعمل عن طريق تنسيق سياسة الدولة على رفع أسعار المنتجات الزراعية و الذي مهد لتحسين الدخول للمزارعين بشكل كبير وساعد على تقليل الفوارق في الدخول بينهم وبين سكان المدن ، وبالتالي تشجيع الاستهلاك في المناطق الريفية ، وبذل المحاولات لتشجيع إقامة المزارعين للصناعات الريفية والتي آتت أكلها في السنوات اللاحقة حيث غدت الصناعات الريفية تمثل 23% من الناتج الزراعي لعام 1999 .(عبد العظيم ، 2004 ، ٢٨) .

وانتقلت الإصلاحات لتشمل بعد ذلك المشاريع المملوكة للدولة والتي كانت تتعرض باستمرار لانتقادات كثيرة كونها غير قادرة على الالتزام في إنتاجها بمستويات الكفاءة و الجودة العالمية ، بعدما عجزت اكثر من 70 % من المشاريع التابعة للدولة عن سداد ديونها الحكومية و الذي اثقل كاهل الموازنة الحكومية وعرض النظام المصرفي الصيني لأزمات كبيرة نتيجة لضخامة الديون المعدومة الناجمة عن عجز هذه المشاريع ، وهذا ما دفع القيادة الجديدة عام 1994 على تطبيق نظام ملكية الأسهم في المشروعات المملوكة للدولة ، وهذا النظام أتاح في مضمونه نقل

ملكية اسهم المشروع إلى المديرين و العمال مع احتفاظ الدولة بنسبة ضئيلة من الأسهم لتتحول الدولة من مالك مطلق لهذه المشاريع إلى مجرد مساهم في الملكية .

ولاجل إنجاح عملية الانفتاح على العالم الخارجي شرعت القيادة الجديدة بتهيئة العديد من المقاطعات الصينية بعد اختيارها بدقة لإنشاء سلسلة من المناطق الاقتصادية الخاصة والتي ساهمت لاحقا في إنعاش كبير للاقتصاد الصيني ، ففي مقاطعة (جواندونج) أقامت ثلاثة مناطق اقتصادية خاصة ، ومنطقة خاصة في كل من مقاطعتي (فوجيان و هينان) ،وفي عام 1984 خصصت 14 مدينة ساحلية لتكون منفتحة اقتصاديا ، وقد عملت الحكومة الصينية بسن تشريعات مهمة لتضمن نجاح هذه المناطق الخاصة عبر سياسات تشجيعية للمستثمرين من إعفاءات ضريبية و تسهيلات الدخول و الخروج وصلاحيات كبيرة في إدارة المشاريع . وبعد نجاح هذه المناطق قامت الحكومة الصينية عام 1992 بتحديد 13 مدينة حدودية لتصبح مفتوحة اقتصاديا ، و العديد من مناطق التجارة الحرة ، إضافة إلى أنها أنشأت مدينة (جودنج) في مقاطعة شنغهاي كمنطقة مفتوحة حيث خصتها بميزات تفوق ما قدم للمناطق الاقتصادية الخاصة و المناطق الساحلية المنفتحة حيث سمحت للتجار و رجال الأعمال الأجانب بإقامة هيئات مالية خاصة و إنشاء أسواق للأوراق المالية (قنديل ، 2004 ، ٢٦٣) .

وبالنظر إلى ضخامة الكتلة السكانية في الصين و التي تربو على 1.3 مليار نسمة و ازاء ارتفاع معدلات البطالة وارتفاع معدلات الفقر كان لابد للقيادة الصينية الجديدة من سياسات فاعلة لتغيير الواقع المؤلم فباشرت بحملتها الواسعة لضبط النمو السكاني من جهة و زيادة الرعاية الصحية وتوفير فرص العمل ، واستطاعت وعبر هذه السياسات الاقتصادية الاجتماعية من تحقيق إنجازات كبيرة حيث تشير البيانات انه خلال الفترة 1978- 2000 استطاعت نقل اكثر من 200 مليون صيني خارج خط الفقر ، وانخفض عدد السكان الذين يعانون من سوء التغذية من 50% إلى 5% فقط وللفترة ذاتها (عبد العظيم،٢٠٠٤، ٢٩) . وزاد إجمالي قوة العمل الفعال في الصين من 540 مليون عامل عام 1980 إلى اكثر من 750 مليون عام 2000 والى 791.4 عام 2005 ، وكانت القوى العاملة موزعة لعام 2005 بنسبة 49 % في الزراعة و 22 % في الصناعة و 29 % للخدمات . وقامت القيادة الجديدة بانتهاج إصلاحات كبيرة في نظم الأجور بحيث تعطي من خلالها حوافز لانتقال قوة العمل نحو النشاطات الاقتصادية الأكثر إنتاجية ، وتخفيف القيود التي كانت تعيق الهجرة من الريف إلى المدينة ، وكذلك فقد عمدت بالتأثير على سلوكيات الأفراد من جهة الاهتمام بسلوكيات قدسية العمل وأهميته ورفع إنتاجيته، ويري المحللون الاقتصاديون ان هذه السياسات نجحت إلى حد بعيد ، فقد أكد خبراء من صندوق النقد الدولي في دراستهم للاقتصاد الصيني ان كفاءة عنصر العمل كانت هي القوة المحركة للنمو في الصين ، والتي اعتبرت في حينها خروجا عن المألوف في النظريات التقليدية ، حيث أكدت الدراسة ان نصيب إنتاجية العمل في نمو الناتج المحلي الإجمالي للصين للفترة 1953 – 1978 كان حوالي 1.1 % في حين تجاوز تلك النسبة 50 % للفترة 1978- 1993 . (Warner, 2006,122) .

3- الانفتاح المدروس على العالم الخارجي: لعبت مسألة الانفتاح على العالم الخارجي دورا كبيرا في تنمية الاقتصاد الصيني ، فبعد عقود عديدة من الانكفاء على الذات و الانغلاق على العالم الخارجي عمدت السياسة التنموية الجديدة في الصين على استخدام الاستثمار الأجنبي المباشر كمبدأ استراتيجي لتحقيق التطور الاقتصادي عبر منظومة متقنة و مدروسة من مبادئ و سياسات عامة و تشريعات مناسبة هيأت الأرضية المناسبة لجذب الأموال للاستثمار الواسع في الصين من ناحية و توجيه هذه الاستثمارات لما يفضي إلى خلق قفزة نوعية في الاقتصاد .

في الثمانينات و تحديدا في عام 1986 حيث كانت بدايات التجربة التنموية الجديدة استقطبت الصين حوالي 2.8 مليار دولار كاستثمارات أجنبية مباشرة وبلغ عدد المشاريع الأجنبية حوالي 1498 مشروع ،وبعد سنوات قليلة أخذت أرقام الاستثمار الأجنبي المباشر في التصاعد حتى بلغ عام 1992 عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية 48784 مشروعا مستقطبا حوالي 58 مليار دولار ، وقد وصل عدد المشاريع الأجنبية العاملة في الصين عام 2005 إلى اكثر من 450 ألف مشروع حيث استقطبت الصين اكثر من 60.3 مليار دولار كاستثمارات أجنبية. (Warner,2006,123) ، وهذه الوثبات الكبيرة في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة لها مدلولات كبيرة وهي مؤشر مهم بأن البيئة الاستثمارية في الصين إنما هي بيئة مغرية تدر عوائد عالية وهي بيئة آمنة قليلة المخاطر ، وهما صفتان منعشتان للمناخ الاستثماري أينما توفرت . وقد خلقت الصين هذا المناخ الاستثماري الرائع بعد أن أحكمت ستراتيجية الانفتاح الخارجي عبر مجموعة من السياسات والإجراءات والتي يمكن إجمالها بالتالي :

1-أصدرت الصين مئات القوانين و اللوائح المنظمة لعملية الاستثمار الأجنبي لما يبعث اكبر قدر ممكن من الطمأنينة و الأمان للمستثمرين وحصول الصين بالمقابل على اكبر المكاسب من هذه الاستثمارات، فقد أعطت من خلال العديد من القوانين معاملة تفضيلية ممتازة للأجانب الذين يشتركون مع الصينيين في مشروعات مشتركة وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بضرائب الدخل ويتم إعفاء هذه المشروعات المشتركة من كافة الرسوم الجمركية و الضرائب الصناعية على جميع المستوردات من خارج الصين . في حين ان المشروعات ذات التقنيات العالية تعفى من الضرائب ، وهذه التشريعات سهلت كثيرا من حصول الصين على التقنيات المتقدمة و تختار منها التقنيات المتقدمة القابلة للتطبيق في الصين بنجاح اكبر من مثيلاتها وبما يساعد في حصولها على اكبر المكاسب من اقل الاستثمارات .

2- تدرجت الصين في منح الاستثمارات حسب مراحل نضوج التجربة التنموية، ففي الثمانينات أي بدايات عهد التجربة التنموية الجديدة كانت التوجهات محصورة بفتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية من خلال المشروعات المشتركة فقط والتي كانت توجه منتجاتها نحو التصدير للخارج . وفي عهد التسعينات توسعت المجالات أمام الاستثمار الأجنبي حيث تم السماح بإنشاء مشروعات مملوكة للجهة المستثمرة وفتح المجال أمامه للتعامل مع السوق المحلي الصيني ضمن خطة لتطوير عدد من الأقاليم و تشجيع بعض القطاعات التي لم تواكب حركة التطور المتصاعد في الاقتصاد ، وفي المراحل اللاحقة و تزامنا مع انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية عام 2001 فتحت الصين أبوابها واسعة لتدفق الاستثمارات الأجنبية بعد ان اكتسبت الخبرات الضرورية للتعامل مع هذه الاستثمارات و تجنب الآثار السلبية التي قد ترافقها مستفيدة من تجارب بعض الدول وخاصة تجارب دول شرق آسيا التي عصفت بها الأزمة المالية الناجمة عن سوء إدارتها للاستثمارات الأجنبية في التسعينات من القرن الماضي

3-استثمرت الصين تدفق الاستثمار الأجنبي لتحقيق أهدافها التنموية بشكل مدروس و متقن ، فبينما كانت تعاني من ضعف الحلقات التكنولوجية المتقدمة فقد ساهمت المشاريع الاستثمارية الأجنبية بنقل هذه الحلقات المتطورة إلى الصين ، وعبر المشاريع المشتركة استطاعت الصين اكتساب المهارات اللازمة للتعامل مع التكنولوجيا المتقدمة و اكتساب العمالة الصينية للمهارة اللازمة للتعامل مع هذه الحلقات ، ومن ناحية أخرى وظفت الصين الكثافة السكانية و انخفاض تكلفة العمل فيها لجذب الاستثمار الأجنبي للاستفادة من هذه الميزة ومن ناحية أخرى جعلتها وسيلة لمعالجة ارتفاع معدلات البطالة كنتيجة لتحويل ملكية العديد من المشاريع من الملكية العامة إلى القطاع الخاص ، حيث وجهت الحكومة الصينية الاستثمارات الأجنبية في الثمانينات

إلى الصناعات كثيفة العمل كمشاريع الخاصة بالإلكترونيات الاستهلاكية و معامل لعب الأطفال و الأحذية و الملابس و المنسوجات و غيرها والتي ساهمت في خلق مئات الآلاف من فرص العمل للعاطلين عن العمل وتحسين الدخول مما ساهم في تحسن الطلب المحلي .

رابعا : المعوقات التي تجابه التجربة الصينية :على الرغم من النجاحات التي حققتها المسيرة التنموية الصينية خلال العقود الماضية إلا انها جابهت العديد من التحديات و المشاكل خلال مسيرتها ، ولعل من أهم التحديات التي تواجه المسيرة المتصاعدة للصين ارتفاع أسعار النفط المتتالية ، فمستلزمات النمو المتصاعد فرضت استهلاكا متزايدا و كبيرا للنفط فبينما كانت الصين تستهلك نحو أربعة ملايين برميل نفط في اليوم عام 2000 زاد إلى 6.2 مليون برميل في اليوم مقابل 5.2 مليون برميل في اليوم عام 2003 أي بزيادة تقدر بنحو 20% ، وحسب تقديرات الوكالة الدولية للطاقة فمن المتوقع أن يزيد الطلب الصيني على النفط بنسبة 150% بحلول عام 2020 حيث أن استهلاكها للنفط ينمو سنويا بنسبة 7.5% والذي يعني انه سبع مرات تقريبا أسرع مما هو الحال عليه في الولايات المتحدة الأمريكية ، واستوردت الصين كمعدل خلال عام 2004 من المستلزمات النفطية من الخارج حولي 33% ، ومن المتوقع أن يتضاعف استيرادها للنفط ليصل إلى 65% بحلول عام 2010 وتعزو الوكالة ذلك إلى أن قدرة الصين على تأمين احتياجاتها النفطية من أراضيها تعتبر محدودة باعتبار انه قد تم التثبت من ان احتياطات النفط الصينية تعتبر قليلة قياسا بنسبة الاستهلاك ، وعليه فانه من المرجح بمعدلات الإنتاج الحالية ان تنفد هذه الاحتياطات في غضون عقدين من الزمن .(Warner 2006,123) .

ومن المشاكل التي كانت ومازالت تواجهها المسيرة التنموية الصينية ما يتعلق بتعرضها لضغوط قوية لإجبارها على زيادة قيمة عملتها (اليوان) ، حيث تتهمها عدة دول وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بتعمد خفض العملة من اجل إنعاش صادراتها ، ومنذ عام 1994 قامت الصين بتثبيت اليوان عند حوالي 8.28 لكل دولار ، فيما تدخلت باستمرار لمنع أي تذبذب من شأنه التأثير على سعر الصرف ، وقد زادت اتهامات أمريكية و خاصة من قبل المنتجين الأمريكان من أن العملة الصينية تقل عن قيمتها الحقيقية بنسبة 40% تقريبا ، وهو ما يجعل البضائع الصينية ارخص في الأسواق الأمريكية والذي سبب الفائض التجاري الكبير لصالح الصين على حساب الولايات المتحدة الأمريكية ، الأمر الذي شجع بعض المشرعين بتقديم اقتراح للكونجرس يقضي بفرض تعريفات ضخمة تبلغ (27.2 %) على البضائع المستوردة من الصين إذا لم تقم الحكومة الصينية بالانتقال إلى نظام اكثر مرونة بالنسبة لعملتها (Kynge, 2005,13) .

وهذا ما دفع الحكومة الصينية عام 2005 إلى أن تتخلى عن ربط عملتها بالدولار مما سمح لليوان بالتأرجح داخل نطاق محكوم ، وقد رفضت الصين باستمرار هذه الحجج واعتبرت مسألة رفع سعر صرف عملتها أمرا سياديا خاصا بها من جهة ، وأصرت على أن سعر الصرف الحالي هو الضمان الأكيد لتعزيز الاستقرار الاقتصادي للصين من جهة أخرى . و الحقيقة ان التخوف الصيني من مسالة تقييم عملتها نابع من الآثار الاقتصادية السلبية التي قد تلحق باقتصادها المتعافي ، فالحكومة الصينية مدركة بان ضوابط التدفق الرأسمالي إلى الصين ليست محكمة بالدرجة التي تبتغيها وهي تدرك ان المستثمرين كانوا ومازالوا يراهنون على إمكانية إعادة تقييم اليوان والذي دفعهم إلى شراء العقارات بشكل كبير و خاصة في المدن الصناعية الكبيرة مثل شنغهاي وكذلك إيداع أموالهم باليوان للحصول على ميزة أسعار الفائدة التي هي أعلى مما هي عليه في الولايات المتحدة الأمريكية ، وترى الحكومة الصينية انه ليس من الحكمة

أن تقوم الصين بإجراءات كبيرة تخص عملتها الوطنية قبل إصلاح نظامها المصرفي بالشكل الذي يتيح لها التعامل مع السلبيات المحتملة و المرافقة لمثل هكذا إجراء ، وقد أكدت تقديرات دراسة في هذا المجال ان رفع قيمة اليوان بمقدار 3-5% يمكن أن يتسبب في بطء نمو الصادرات إلى حوالي 10% ، مع احتمال حصول عواقب خطيرة مثل ارتفاع معدلات البطالة ، و التخوف من انطلاق المضاربات العقارية الوهمية وتدفق مليارات من الدولارات الخاصة بتمويل المضاربات الأجنبية انتظارا" للأرباح المتوقعة والتي ستصاحب عملية رفع قيمة العملة .(قنديل ،٢٠٠٤، ٢٦٥) .

وقد وجهت انتقادات إلى التجربة الجديدة من جهة كون النظام المالي لم يتم تعديله و تكيفه مترافقا مع التغييرات الكبيرة التي طرأت على البنيان الاقتصادي الصيني ، فقد تم تحويل ملكية اكثر من نصف المؤسسات التي كانت تديرها الحكومة إلى القطاع الخاص ، إضافة إلى التغيرات الكبيرة في القطاع الزراعي ، وكل ذلك كان يستوجب وجود نظام ضريبي حديث وكفء لادارة الأمور المالية على ضوء التغييرات الكبيرة التي طرأت على البنيان الاقتصادي الصيني ، وكان عجز النظام الضريبي سببا في خسارة الدولة لأموال طائلة كانت بأمس الحاجة لها لتمويل عمليات الإصلاح التي كانت الحكومة تعتزم القيام بها ، مع التأكيد بان النظام المالي في مجمله لم يتغير بما فيه الكفاية ليواكب التطورات الحاصلة في البلد إضافة إلى أن هناك تأكيد بان النظام المصرفي الصيني و المدار من قبل الدولة لا يخصص القروض بالكفاءة المطلوبة ومع تسارع النمو الذي يشهده الصين يزداد سوء تخصيص الموارد مع مرور الوقت حيث ان القروض الرديئة تصل إلى نسب مرتفعة بلغت 40- 50%من إجمالي القروض عام 2003 . (عبد العظيم ،٢٠٠٤ ،٣٠) .

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

1- يستنتج من البحث ان مسألة التنمية في البلدان النامية إنما يجب أن تكون نابعة من خصوصيات كل دولة و مقوماتها الاقتصادية و بنائها الاجتماعي وعدم التقيد بالقوالب الجاهزة من النظريات التي سادت في ظروف تاريخية معروفة والتي تفرض أنماطا للتنمية قد تكون سببا في إعاقة التنمية واهدار الموارد المتاحة .

2- ان التقوقع على الذات وجعل مسالة التنمية أسيرة لنسيج فكر عقيدة محددة وغير مواكبة آنيا" لمتطلبات المرحلة التاريخية و الظروف التي يمر بها الاقتصاد العالمي سيجعل من أمر التنمية أمرا عسيرا وغير ذي جدوى ، وقد تنبه القائمون على التجربة التنموية الصينية إلى ذلك و أيقنوا بان التزمت الأيدلوجي كان سببا" في التخلف الصيني لعقود عديدة ، لذا عمدوا على بناء نظام اقتصادي جديد قادر على إحراز أعلى نمو اقتصادي في اقصر فترة فكان تبنيهم لمفهوم اشتراكية السوق فجمعوا من خلال هذا المفهوم المحاسن من كلا النظامين الاشتراكي و الرأسمالي ، بعدما أيقنوا انه لابأس من تحقيق التنمية المطلوبة من غير اللجوء إلى إحداث انقلاب في المفاهيم السياسية لدفع النجاحات الاقتصادية وان توارت مبادئ الحزب الحاكم خلف المصالح الاقتصادية حتى لا تتكرر الأخطاء التي وقعت في التجربة السوفيتية ، وهي بهذا إنما كانت توظف السياسة لخدمة النهوض الاقتصادي وليس كما يحدث في اغلب البلدان النامية .

3- لانجاح أي عملية تنموية لابد للقائمين عليها تهيئة البنية التحتية الكفيلة بتشييد الصرح التنموي عليها، وحتى تضمن الصين نجاح تجربتها التنموية فقد بدأت أولا ببناء و تجهيز القاعدة

الإنتاجية في البلد من خلال إحداث إصلاحات هيكلية مهمة في القطاع الزراعي و القطاعات الأخرى والتأكيد على عنصر العمل وزيادة إنتاجيته وتحسين الخدمات مما مكنها من تحقيق إنتاجية عالية لعوامل الإنتاج ومعدلات عالية للادخار ، وهي الأمور التي مكنتها لاحقا بالصعود القياسي في معدلات النمو.

4- اتبعت الصين سياسة الانفتاح على العالم الخارجي لأيمانها بحتمية تجسير الفجوة العلمية و التكنولوجية التي تعاني منها الصين ، ولكنها ولجت في هذا المعترك بالتدريج وحسب ما اقتضته مصلحتها الاقتصادية ، ولاجل تشجيع الاستثمار الأجنبي الخاص فقد شرعت المئات من القوانين و التعليمات والتي ساهمت بشكل كبير في جذب الأموال أليها وتحقيق بيئة استثمارية آمنة بدون مخاطر و ذات عائد مالي مرتفع .

5- ضرورة إذكاء مفهوم المشاركة الجماعية في التجارب التنموية على ان يشعر الفرد ويجني ثمار التجربة عيانا وليس وعودا ، لذا فقد أطلقت التجربة الصينية مفهوم المجتمع المثالي وعلى عكس ما كان يحدث عادة من بقاء هذه الشعارات مجرد وعود لا مجال تطبيقي لها على ارض الواقع ، فقد شعر المواطن الصيني تحسنا كبيرا في المستوى المعيشي إضافة إلى تحسن واضح في مجال خدمات الإسكان و التعليم و الرعاية الصحية ، وقد انعكست الاثار الاجتماعية من خلال تفاعل المجتمع الصيني مع الطروحات الجديدة ودفع عجلة التنمية بقوة اكبر.

التوصيات

1 – ضرورة استفادة البلدان النامية من التجربة التنموية الصينية من جهة عدم الالتزام بما تفرضه ستراتجيات التنمية الجاهزة فليس من المنطق و الحكمة أن تتكلم هذه البلدان عن ستراتيجات تنموية طبقت ونجحت في بلدان غربية نبعت عن سياسة مرسومة بوعي لواقع الحال الاقتصادي والاجتماعي السائد في بلدانها والتي مكنتهم من استخلاص مجموعة من العناصر والسمات التي شكلت في مجموعها أنماطا" للتنمية سادت في تلك الحقب التاريخية ، فليس من المنطق أن يتم استنساخ تلك التجارب ومحاولة تطبيقها في بلدان ليس لها ذات الظروف الذاتية و الموضوعية لان تحليل صيرورة العملية التي حصلت لبعض البلدان سابقا أفرزت حتما سمات و خصائص محددة تجسدت في سلسلة مترابطة من العمليات متوافقة لمرحلة تاريخية معينة وبالتالي فان مسالة التكرار الميكانيكي لتلك التجارب سوف تكون عقيمة النتائج لان ذات السمات و الخصائص غير متوفرة فيها .

2- على البلدان النامية التي تبغي النجاح في مساعيها التنموية أن تتوفر فيها إرادة سياسية لها رؤية تنموية واضحة وغير منحازة لطروحاتها العقائدية إذا ما تبينت إعاقتها للمصلحة الاقتصادية لبلدانها ، وتهيئة القاعدة الاقتصادية السليمة التي يمكن على أساسها أن تبني و تقيم الصرح التنموي المعهود ، وان تتصف سياساتها بالقدر الكافي من الديناميكية لمجابهة المعوقات المحتملة ، وان تكون هناك دراسات لمراجعة المتحقق من الأهداف و الوقوف أمام ألاخفاقات لتقويمها .

المصادر

اولا : المصادر العربية

١- ابو تار، صلاح ، من الاشتراكية الثانية الى الاشتراكية الثالثة ، ندوة العولمة و التحولات المجتمعية في الوطن العربي ، تحرير عبد الباسط عبد المعطي ، مكتبة المدبولي ، القاهرة ، 1999.
2- النجفي ، د.سالم توفيق، اشتراكية السوق ، مقاربات جدلية ، نموذج للتوفيق بين النظامين الاشتراكي و الرأسمالي ، دراسات اقتصادية ، العدد 14 السنة الرابعة ، 2002 .
3- سالم ،عماد عبد اللطيف ، الدولة و القطاع الخاص في العراق ،الادوار-الوظائف-السياسات ،بغداد ،٢٠٠١
4- عبد العظيم ، احمد جمال ، استراتيجية الصعود الصيني ، مركز الدراسات الآسيوية ، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة ، 2004 .
٥- قنديل ،حنان ، الصين وتايوان و العولمة ، مركز الدراسات الاسيوية ، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة ، 2004 .
6- مرسي ، فؤاد ، الرأسمالية تجدد نفسها ، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ، الكويت ، 1990.

ثانيا : المصادر الأجنبية

1- Burstein, Daniel,and Arne De Keijzer, Big Dragon ,Chinas Future , New York, Simon and Schuster,1998 .
2- Hale, David and Lyrie Hugbes Hale, China Take off, Foreign Affairs, Nov- Dec, 2004, p.42.
3- Gilboy ,George , The Myth Behind Chinas Miracle, Foreign Affairs , 2004 .
4-Kynge,James, China Overtakes U.S ,Global Economics, Intelligence Councils 22 Project Report of the National ,October,2005.

6- Warner, Andrew, Economic reform and the process of global integration, IMF,working paper 03/245,2006.
5- World Bank, World Development Report,Oxford University press,2004.

This document was created with Win2PDF available at http://www.win2pdf.com.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.
This page will not be added after purchasing Win2PDF.